مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 04 / العـدد: 02 (2020)، ص 186– 208

مشاركة المواطن في دعم التنمية المحلية من منظور الديمقراطية التشاركية – قراءة في التجربة الجزائرية –

Citizen participation in supporting local development from a democratic Participation perspective - a reading in the Algerian experience-

لزهر بن عيسى[1]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة– الجزائر، *lazhar.benaissa@gmail.com*

تاريخ الاستلام: 2020/09/30 تاريخ القبول: 2020/10/12 تاريخ النشر: 2020/10/22

ملخص: يحاول المقال الإحاطة بالدور الذي يَضطلِعُ به المواطن، باعتباره **شريكًا وفاعلاً** أساسيًا في عمليةِ دعم وصنعِ التنمية المحلية، من منظور مقاربةٍ تشاركية، والتي طُرِحت كبديل للديمقراطية التمثيلية، من خلال مسار ما سُمِّيَ بـ: **دمقرطة الديمقراطية**. كما وتسعى هذه الدراسة إلى تفتيت التجربة الجزائرية في مجال *الديمقراطية التشاركية* رغم حداثتها، والوقوف على أهم المعيقات التي حالت دون اكتمال مسار الإصلاحات التي شُرِعَ فيها، أعقاب خطاب الرئيس بوتفليقة في 2011؛ حيث أثبتت التجربة وجود الكثير من المعيقات، سيما القانونية منها، والاستغراق البيروقراطي، مع الاستقالة المجتمعية من الفعل التنموي. تتبعت الدراسة الخلفيات القانونية التي كرست **الديمقراطية التشاركية المحلية**، باعتبارها رافداً حقيقياً للتنمية المحلية من خلال أسلوب الحوار والتشاور مع المواطنين بشأن كيفية تدبير الشأن العام وصنع القرار الكفيل لمواجهة التحديات المطروحة محليا، ومحاولة الكشف عن الأهمية المتمايزة لمشاركة المواطن المحلي ودوره في تحقيق التنمية المحلية، واستقرار الساكنة وشعورهم بأنَّ برامج التنمية المسطرة هم جزء أصيل منها، ولتجويد الخدمات المحلية وجب الانخراط الحقيقي للمواطن في مسار التنمية المحلية في إطار فردي أو جمعي لتلافي كافة المعيقات.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية التشاركية، المشاركة، المواطن، التنمية المحلية، المعيقات، التجربة الجزائرية.

Abstract: *The article attempts to capture the role played by the citizen, as a partner and a basic actor in the process of supporting and making local development, from the perspective of a participatory approach, which was proposed as an alternative to representative democracy, through the path of what was called: democratization of democracy. This study also aimed to disintegrate the Algerian experience in the field of participatory democracy, despite its recentness, and to identify the most important obstacles that prevented the completion of the course of reforms that were initiated, following President Bouteflika's speech in 2011; Where experience has shown the existence of many obstacles, especially legal and bureaucratic dumping, with societal resignation from the developmental act .The study traced the legal backgrounds that consecrated local participatory democracy, as it is a true tributary of local development through the method of dialogue and consultation with citizens on how to manage public affairs and make decisions that are sufficient to meet the challenges presented locally, and try to reveal the differentiated importance of local citizen participation and its role in achieving local development and stability. The population and their feeling that the established development programs are an integral part of it, and in order to improve local services, it is necessary for the citizen to truly engage in the path of local development in an individual or collective framework, to avoid all obstacles.*

Keywords: *Participatory democracy, participation, citizen, local development, obstacles, the Algerian experience.*

المؤلف المرسل: لزهر بن عيسى، **الإيميل**: *lazhar.benaissa@gmail.com*

مقدمة:

تُعَبِّرُ عملية التنمية المحلية عن مسارٍ تُشَارِكُ فيهِ مختلفُ الفَوَاعلُ المركزية وغير المركزية، ومن أبرزها المواطن كفاعلٍ وشريكٍ، حيثُ أنَّ الحُكمَ على جُودةِ الخدمات المحليةِ، يَرتبطُ بشكلٍ رئيسٍ عَلَى مدى إعتمادها على المقاربة التشاركية التي تقضي بضرورة إشراكِ [المواطنَ المحلّي]، حيثُ تُعْتبرُ التنميةُ المحليةُ منهُ وإليهِ.

وتمثّلُ البلدية الجزائرية بعد (53) سنة عن ميلادها، بعد إنتخابات 1967، –باعتبارها نقطةَ التَّماسِ الأُولى معَ المواطن المحلي– ميدانًا إستراتيجيًا لاختبار مد[ى] فعالية تأثير المواطنة المحلية على التنمية في بعدها اللاّمركزي، وهو مَا سنُحاولُ الكشفِ عنه، في إطار تتبُّع مدى مساهمةِ المواطن من خلال تشاركية **إيجابية** في صنع القرار المحلي، ما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية المحلية.

تسعَى هاته الورقة البحثية إلى الإجابةِ عن إشكالٍ رئيسٍ مفادهُ: **ما هي أهمُ معيقاتِ مشاركةِ المواطن في دعم التنميةِ المحلّية من منظور الديمقراطية التشاركية؟**

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيمُ المقالةِ إلى العناصرِ التالية:

1. جينيالوجيا مفاهيم الدراسة؛
2. أهمية إشراك المواطن في التنمية المحلية؛
3. أهم معيقات مشاركة المواطن في تدبير الشأن المحلي؛
4. مقترحات لتفعيل دور المواطن في التنمية المحلية من منظور تشاركي.

في سياقِ تحليلِ الإشكالية وتفتيتهَا، نفترضُ الآتي:

- انخراط المواطن في مسار صنع القرار المحلي ومشاركته بفعالية، يؤدي على تحسين مخرجات القرار التنموي المحلي؛
- كلّما اتسم سلوك المواطن بالسلبية تجاه المشاركة المحلية، كلمَّا أثَّر ذلك على مستوى التنمية المحلية؛
- كلّما استطاع المواطن تجاوز جملة المعيقات التي تحد من مشاركته محلياً، كلَّما أدّى ذلك إلى تحسين المستوى المعيشي له؛

- لم يعد قانون البلدية 11-10 يستجيب لتطلعات المواطن في المشاركة الديمقراطية المحلية، ولّد ضرورة قصوى لتعديله وفقا للتوجهات الديمقراطية الحديثة في الجزائر.

يهدف المقال إلى محاولة معرفة أهمية دور المواطن التشاركي في التنمية المحلية، حيث، سيتيحُ لنا ذلك تحديدَ –السِّياق– الذي تمَّ فيه إدخال المقاربة التشاركية، (و) محاولةِ إبراز واقع هندسة/ مشاركة المواطن في التنمية المحلية، مع التركيز على أهمّ المعيقات التي تكبحُ مشاركة و/ أو مساهمة المواطن، مستخدمًا في ذلك مُقاربة تفكيكية، إعتمادً على المقترب القانوني من خلال قراءةٍ وصفية لقانون البلدية رقم 11-10.

أولا: جينيالوجيا مفاهيم الدراسة:

1. الديمقراطية التشاركية:

من أهمِّ البناءاتِ المفاهيمية التي قُدِّمت لفهمِ «*الديمقراطية التشاركية*» تربطُ بالأساس، بين قصورِ الديمقراطية التمثيلية عن التعبير عن الاختيارات الشعبية الحقيقية، ومستوى مُخرجات النظامِ السياسي، والتي في الغالب [ما] تكون غير متطابقة تمامًا– **Complètement Incompatible**– مع مشاكل ومتطلبات الجماهير، ولذلك تَطلّبَ **استعاضةً منهجية وتفتيتية في مسار دمقرطة الحياة الاجتماعية**.

يُشيرُ اللجوءُ المباشر إلى هذا المفهوم – الشائع جدًا –، إلى تقليل المسافةِ البيروقراطية، كَمِتراسٍ مُفَرْمِل، للعملية التشاركية، باعتباره وسيلة اتصال وتقارب بين المجال السياسي والتقني والجمهور الذي يعيش في الإقليم المحلي.

يمكنُ تعريفُ *الديمقراطية التشاركية* على أنَّها: «مجموعة الإجراءات والوسائل والآليات التي تتيح للمواطنين الانخراط المباشر في تسيير الشؤون العامة»[1]، وتبعًا لِذَلِكَ لا يَتِمُ تَعريفُ «الديمقراطية التشاركية» فِي حَدِّ ذَاتِهَا، أي بوصفها مفهومًا، بل يتم تعريفها من خلال الوسائل الموضوعة على ذِمَّتِهَا وذلك في علاقةٍ بِالهَدَفِ المَقْصُودِ من تكريسهَا. وتسدُّ *الديمقراطيةُ التشاركية* ثغراتِ **الديمقراطيةِ التمثيلية** وتتجه إلى إصلاحها. (أي) أنَّها: «تقوم بدمقرطة الديمقراطية» [2].

بالنظر إلى الديمقراطيات النّاجزة، يُلَاحظُ بأنَّ **المستويات المحلية** هي المكان الأنسب والأمثل لتجسيد الديمقراطية التشاركية في بعدها الإجرائي، ويمكن أن تعني المشاركة أيضًا المزيد من الثّقة وقَبُول القراراتِ السياسيةِ من جانب المواطنين، الأمرُ الذي يعني زيادة الخِبرات **المحلية والميدانية**.

بدأ في اعتماد المصطلحِ مع كارول بيتمان (Carole patemane) في سبعيناتِ القرنِ الماضي عندما حاولتْ في دِراستِهَا: "**المشاركة والنظرية الديمقراطية**"[3] إعادة تحديد مفهوم الديمقراطية ضمن بُعْدِهَا المعاصر بعدما كانتِ الهيمنةُ من قِبَلِ مقاربةِ شومبيوتر (Schumpeter)، و تزامن ظهور هاته الأفكار مع نظرية العدالة في التوزيع عند جون راولز (john rawls) ثم لِتَتَطورَ مع يُورغن هبرماس [و] درايزك (Dryzek)، فَكُلٌّ بَاحِثٍ إِلَّا و يَنظُرُ للديمقراطيةِ و كيفيةِ إشراكِهِ من زاويتِهِ الخاصة.

تُشيرُ المشاركةُ إلى أي آليةٍ يتمّ وضعها لإشراكِ المواطنين بشكل فعال. هدفُها هو دعم تطوير مُجتمعٍ ديمقراطي من خلالِ تعزيز سلطة مواطنيه على التصرف[...]، فهوَ يعني التعبئة من جانب الجهات الفاعلة المؤسسية (الدولة، والخبراء، والمسؤولين المنتخبين) والمواطنين. وقد كرّسها مؤتمر **ريو** (1992)، فالمشاركة متأصلة في التنمية المستدامة ومن الآن فصاعدًا تُعتبرُ الفكرةَ المهيمنة للسياساتِ العامّةِ والحضرية. على الصعيد الدولي، رسخت نفسها كمبدأ للعمل العالمي[4].

في الديمقراطيات المعاصرة، غالباً ما يكونُ المستوَى المحلّي هو الأنسبُ لتعزيزِ مشاركةِ المواطنينَ في الشؤون العامة. وعادة ما يتمُ ربط مفهوم *الديمقراطية التشاركية* المحلية بمفهوم (**الحوكمة الرشيدة أو بمفهوم الحوكمة المفتوحة**)، كما هو الشأن في تونس. ويمكننا تمييز مستويات عدة لمشاركة المواطنين، سواءٌ تعلَّق الأمرُ بمجرد إعلام العُمُومِ أو بالاستشارة أو التشاور حول مشاريع الجماعات المحلية، خاصة في مادة التهيئة التُرَابية والتعمير، أو حتى بمسارٍ حقيقِي لاتخاذِ القرارِ بصورةٍ مشتركةٍ [و] هو ما يَتجسدُ عبر **الاستفتاءِ التقريري المحلي**.

وعُرِّفَت الديمقراطية التشاركية بأنَّها: " ترابط الأشكال الكلاسيكية للحكومة التمثيلية مع إجراءات الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة".

لقد تم تبني الديمقراطية التشاركية من قبل عدد متزايد من [مثقفين وقادة ونُشطاءَ من اليسار السياسي ومركز اليسار في جميع أنحاء العالم]، كوسيلة للتعامل مباشرة مع **مشاكل الديمقراطية النخبوية**♦ وقد تمَّ تبنيه أيضًا من قبل الكثيرين داخل مجتمع التنمية الدولي، وحتى من قبل عدد كبير من قادة وإداريي البلديات غير الإيديولوجيين في الولايات المتحدة [5].

ففِي القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، انتقدت الحركة العمالية (**مؤسسات الديمقراطية التمثيلية**) لأنَّها لم تَبْدُ أنَّها تُمَثِّل العمالَ ولا تمثل مصيرًا متساويًا لجميع السكان.

تشمل **الديمقراطية التشاركية** بصفة عامة طُرقًا مختلفة لتدخل المواطنين، سواءٌ كان ذلك بشكل فردي أو من خلال الجمعياتِ، في إعداد القرارات العامة، وجملة المشاورات الحاصلة حول ما يهمهم بشكل مباشر؛ حيث يصعب التمييز بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية شبه المباشرة على المستوى المفاهيمي، ويُحاجُّ بعضُ مناصرِي "الديمقراطية التشاركية" أنَّ الديمقراطية شبه المباشرة، [لا] تعدو أن تكون إحدى صيغها. حيث سُكَّتْ في أدبيات "الديمقراطية الكلاسيكية"، والتي أثبت قصوراً إجرائيًا، كان مُلْهِمًا للكثيرين لنحتِ مفهومٍ تفتيتي لها، و[كان] أنِّ انبثق مفهومٌ جديد من داخل الديمقراطية نفسها وهو مصطلح *الديمقراطية التشاركية*/ التساهمية **participative / covalente.**

فهيَ إذاً: ذلك النموذج من الديمقراطية الذي يتمتع فيه المواطنونَ بسلطةِ اتخاذِ القرارات السياسية. تُؤكِدُ الديمقراطية التشاركية، على المشاركة الواسعة للشعب في السِّيَاسَةِ؛ حيث يَتَمكَّنُ المواطنونَ خِلالها من اتخاذ القرار المباشر بشأن السياسة، ويكون السِيَاسِيُون مسئولين عن تنفيذ تلك القرارات السياسية♦.

فالديمقراطية التشاركية كفكرة جاءت لتضع مجموعة من الآليات في جوهرها تعزيز مشاركة المواطن في صنع القرارات كالاعتمادِ على المواطنِ وانخراطهِ فِي المجالسِ المحليةِ/ الإستفتاءات أو الميزانيات التشاركية، حضوره للندوات المحلية والمساهمة الفعَّالة في تشكيلات لجان الأحيان ورفع الانشغالات اليومية إلى ممثليه، وتنوير المجتمع المحلي بالمشاريع الموجهة له.

[و] لذلك تَبدُو الديمقراطيةُ التشاركيةُ كَأَحَدِ تجلياتِ عَوْلَمَةِ حقوقِ الإنسانِ، من خلال **التمكين "Empowerment"**، للمواطنِ، والاهتمام بشؤونه، وجعل الفرد محور العملية التنموية، عِمَادُهَا مسارٌ تشاركي كعقدٍ اجتماعِي – ليس على شاكلة فلاسفة العقد الاجتماعي الكلاسيكيين – مُلْزِمٍ، والانتقالُ مِنَ الّديمقراطيةِ التمثيليةِ إلى الدِّيمقراطيةِ التشاركيةِ.

من حيث المِمارسة، لا يوجدُ نموذجٌ واحدٌ فقط للمشاركة. تمَّ بالفعل اختبار العديد من الآليات: *Commutiy plannig* في إنجلترا، *Jury-citoyens* في ألمانيا، *budgets participatifs* في البرازيل؛ *Community organizing* في رومانيا، *contrat et conseils de quartier* في فرنسا، دون الاستشهاد بجداول الأعمال المحلية 21 المطبقة في البلدان المختلفة[6].

2. التنمية المحلية

نظراً للأهمية التي تكتسيها التنمية المحلية، حَضِيتْ باهتمام العديد من المفكرين والكتَّابِ، حيث عُرِّفت من قبل الأستاذ:**(Arthur Dunham):** « ما هي إلَّا نشاطٌ منظّمٌ، لغرض تحسينِ الأحوالِ المعيشيةِ في المجتمع وتنمية قُدُراتهِ على تحقيقِ التَّكَامُلِ الإجتماعي والتوجيهِ الذّاتي لشؤونه، ويقومُ أسلوبُ العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاطِ/ التعاون والمساعدات الذَّاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية»[7].

كما وعرَّفها حسين عبد القادر، بأنّها: « تحقيقُ التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، بما يَعنيهِ هذا التوافق بينَ إشباعٍ بيولوجِي، نفسي واجتماعي، وهي لدى المعنيين بالعلوم السياسية والاقتصادية تعني الوصول بالانسان إلى حدٍ أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقاً لكل مواطنٍ، تلتزم به الدولة، وتعززه الجهود لتحقيق كفاءة استخدام الامكانيات المتاحة، [و] بالحلول الذاتية لسدِّ الثغرات التي تبدو على مستوى هذا الحدِ، ما لم تُسعفُهَا مواردُ الدولة»[8].

[و] رغم الاختلاف وتباين وجهات النظر حول مفهوم **التنمية المحلية**؛ إلَّا أنَّه يمكنُ تَعريفُها بأنَّها السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهاتٍ عامةٍ لإحداثِ تغييرٍ مرغوب فيه، في المجتمعات **المحلية** بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين **نظام** توزيعِ الدخول[9].

نستخلص بأنَّ التنمية المحلية في الأساس، هي عبارة عن مجموعة من العمليات، والنَّشاطات الوظيفية الهادفة إلى النهوض في كافةِ المجالاتِ المكَوِنَةِ للمجتمع المحلي، ولكن أيضاً، من دون إغفال أولية وأولوية السّاكنةِ المحلية بهاته النهضة المنشودة، باعتبارها نمواً مطَّرداً في الموارد والوسائل والحاجيات الأساسية/ المحلية، من خلال دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، مما يَنعكسُ إيجابياً على مجتمعهم، ويؤدي إلى نُمُوِهِ في العديد من القطاعات المحليةِ المؤسسيةِ، الاقتصادية والتعليمية، وغيرها[...].

ثانيا: أهمية إشراك المواطن في التنمية المحلية

تَنْبعُ أهميةُ إشراكُ المواطنِ فِي **التنميةِ المحليةِ مِن الدِّيمقراطيةِ التشاركيةِ** في كون التعديل الدستوري الأخير (في الجزائر)، أشار إلى مركزية ومحورية دور المواطن في عملية التنمية، حيث جاء في دستور 2016[10]، في إطار الفقرة الثالثة من المادة (15): عَلَى أَنْ تُشجِعَ الدَّولةُ الديمقراطيةَ التشاركيةَ على مستوى الجماعاتِ المحليةِ، كَمَا جاءتِ المادة (17) مِنْ ذَاتِ الدُّستورِ: أن المجلس المنتخب هو قاعدةُ اللَّامركزية و مكانُ مشاركةِ

المواطنينَ في تسيير الشؤون العمومية، كما جاء في المادة (2) مَنْ قانونِ البَلَدِيَةِ لسنةِ 2011: أنَّهَا القاعدةُ الإقْلِيمِيَةُ لِلَّامَرْكَزِيَةِ، و مَكَانٌ لممارسةِ المواطنة، و تُشَكِّلُ إطار مشاركةِ المَوَاطِنِ في تسييرِ الشؤون العامة[11].

كمَا أنَّ الجزائر، منذ أوائل التسعينيات، إلتزمت البروتوكولات المتعلقة بالتنمية المستدامة وحاولت الاستجابة لتعليمات ***الحُكمِ الرَّاشد***. وقد تجسد ذلك في المجال المتعلق بالمدينةِ من خلال تطبيق منهجياتٍ تشاركيةٍ في مشاريع الإسكان. تحقيقًا لهذه الغاية، يتم الآن دعم السياسات الحضرية لتأهيلِ وإعادة تأهيلِ الأحياء المتدهورة لنماذج الحكم من خلال مشاركة المواطنين[...]

إنَّ هذا التأكيدَ، يَستحِقُّ أن نتساءلَ: هل هذه نهايةَ حكومةِ النموذج اليعقوبي– ♦la culture jacobine –، القائمة على الإدارة المركزية وولادة طريقة جديدة لإدارة المدينة، تفضل الإدارة المشتركة بما في ذلك الجهات الفاعلة المختلفة؟[12]

إنَّ التوجهات التنموية الحديثة والتي تجعلُ من ***الحُكمِ الرَّاشد***، هدفًا حكومياً سامياً، وذلك من خلالِ الشَّراكة الأساسية بين القطاعين العام والخاص♦[PPP]، وتفعيل دور المجتمع المدني، هذه الشراكة بين القطاعين العام والخاص يجب أن تضع الأشخاص في المرتبة الأولَى من خلال زيادةِ المسَاءلةِ والشَّفَافيةِ في المشاريع؛ ومن خلال تحسينِ سُبُلِ عيشِ النَّاس، وَلَا سيمَا المحْرُومينَ اجتماعياً واقتصادياً[13].

كما أنَّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحتاج إلى إعطاء الأولوية للأشخاص [...] باعتبارهم المستفيدين الرئيسيين[14]. فهي بذلك تعبّرُ عن مسارِ **كسرِ الجليدِ** بين السُلطةِ المحلية والمواطن.

الهدف الأساسي من الديمقراطية التشاركية هو مدى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنتظرة من إشراك المواطنين مباشرة في تقديم المقترحات إلى السلطات المركزية، بشكل عام، والإقليمية والمحلية على وجه الخصوص[15].

وتُشكلُ الدّيمقراطيةُ التشاركيةُ ميدانًا خصبًا لإنتاجِ القادة والسياسيينَ، فالديمقراطية التشاركية/التساهمية وسيلةٌ لحُسنِ أداءِ السّلطاتِ المحليةِ باعتبارهَا ميداناً تدريبياً على الفعل الديمقراطي ومكاناً حقيقياً لمشاركة المواطن آرائه وهمومه وطموحاته، حَيْثُ تَبْرُزُ أهميتهُ كَفَاعِلٍ محوري في الآتي:

1–تعيش الجزائر فعلاً أزمة مشاركة بسبب أزمة تمثيل المواطن المحلي من طرف المنتَخَبِ المحلّي؛

2-نحن أمةُ الشورى وإذَا كان النبي ﷺ، المؤيدُ بالوحي قد قال لأصحابه: «أشيروا عَلَي»، فما بال المسؤول المحلي لا يفعل ذلك؛

3- التنمية المحلية هي عملية تظافر مجهودَينِ، المجهودُ الحُكومي، والمجهودُ الشعبي المحلّي، للارتقاءِ بمستوى السُكَّان المحليِّين اقتصاديًا، اجتماعيًا وثقافيًا وحضاريًا من منظور تحسين نوعية الحياة للسكان؛

3-إنَّ المواطن المشارك والناقد لحكومته لَهُوَ خيرٌ مِنَ المواطنِ الخاضع والمطيع، لأنَّ ذلك سيُؤَدّي إلى الانفجار لا محالة، فالمواطن المشاركُ يجنّبُ المسؤولَ مطبة الانغلاق والفلتان، وسوء العلاقة بينه وبين المواطن، خشيَةَ أَن تَتَحَوَّلَ إلى انعدامِ الثِّقةِ بَينَهُ وبَينَ المسؤولِ المحَلِّي؛

4- إن دور المواطن كشريك يعتبر دورٌ مفصلي في إنتاج واقع تنموي إيجابي، في الإقليم الذي يعيش فيه، ذلك أنّ التنميةَ المنشودةَ هي من وإلَى المواطنِ المحلي؛

5- إنَّ عَدم الثِّقة بين المواطن المحلّي والمنتَخَبِ المحلّي لم تكن؛ لو فُعِّلتْ الديمقراطية التشاركية وكان للمواطن صوتٌ حقيقيٌ عند الجماعاتِ المحلّية؛

6- اللّبنة الأولى للديمقراطية الوطنية، هي: الديمقراطية التشاركية المحلّية، فالتنمية المحلية هي عبارة عن تنمية خاصة بمنطقة سكنية في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع إبداء المشكلاتِ فالمواطنُ هو [الأدرى] باحتياجاتهِ المحلِّية؛

7-يؤدي إلى عدم تفتيت وحدة المجتمع وإبعادهُ عن التجاذباتِ السياسية ويشعرُ كلُّ مواطنٍ بأنَّ صوتَه مسموعٌ واصلٌ للمسؤولين المحلِّيين. [و] أنّه جزءٌ من السياساتِ التنموية وصانِعٌ لهَا، وأنَّها استجابةٌ لمطالبه، وتجسيدٌ لطموحاتهِ وتطلُّعاته l'incarnation de ses ambitions et aspirations؛

8-لا يتسنَّى بلوغ غاياتِ التنميةِ المحلّيةِ إلَّا من خلال تطويرِ المبادرات المحلّية، والبحثِ عن قيمٍ ومعاييرٍ جديدة للمشاركة التنموية للمواطن في حلول محلية، لمشاكل الجماعات المحلية، عن طريق الجمعيات والمنتديات والمواقع الإلكترونية المحلية، الدَّاعمة لنجاح برامج التنمية المحلية.

لماذا نحتاج إلى تفعيل دور المواطن في دعم التنمية المحلية من منظور الديمقراطية التشاركية؟

نحتاجُ إلى تفعيلِ دور المواطن في دعم التنمية المحلية من منظور''الديمقراطية التشاركية''، لأنَّنا بكلِّ بساطةٍ نعاني من فشل الديمقراطية التمثيلية، بحكم فشل النّواب المحليين في تمثيل وعائِهم الانتخابي[...] وعدمِ أداءِ وظيفتهمُ التمثيليةِ على أمثلِ وجه.

ويُحاجّ كلٌ من Rebecca Weitz-Shapiro [و] Matthew S. Winters في مؤلفهما الموسوم بـ: **Political Participation and Quality of Life** – بأنّهُ: « قد تكون المشاركة السياسية مهمة بطريقة مختلفة تمامًا، من خلال تزويد الفرد بفائدة مباشرة وبالتالي زيادة السعادة والرضا عن الحياة (SWL) بشكل عام»[16].

ولذلك أغلبُ المفكرين والمحللين السياسيين ما يُرجعون المشكلةُ في الجزائر إلى مشكلةٍ أخلاقية بالأساس، وليست في انخفاض أسعار البترول أو القدرة الشرائية أو تهاوي أسعار الدينار[إلخ]؛ ذلك أنَّ المنتخَب المحلي يفتقد لأخلاقيات المهنة[17]، ما قادنا إلى ضرورة البحث عن مخرج من أجل إنجاح مشاريع التنمية المحلية، وهو مشاركة الناخب المحلي في صياغتها وفي إبداء رأيه ونقدها وتقديم الحلول والمقترحات.

ظاهرة الإغتراب السياسي:

تُشيرُ **ظاهرةُ الاغتراب السياسي** إلى شعور المواطن المستديم الدائم نسبيًا بالانفصال عن أو رفض طريقةِ إدارة المقدراتِ، والنظام السياسي القائم.

إنَّ مفردةَ اغتراب كما هو معلَن لغوياً، مشتقة من كلمة الغربة، وهي تعكس حالة شعورية نفسية تعزل الفرد عن محيطه نتيجةً لعدم قدرة الفردِ على استيعاب الأوضاع السياسية والاجتماعية والنفسية أو مجاراتها والتعايش معها في حالةِ تفاعلٍ دائمةٍ، لدرجةِ أنَّه يكونُ غيرَ قادرٍ على قَبُولِهَا أو حتى مسايَرَتِها بشكلٍ حيادي، فيكونُ انعكاسُ تلك الأحداثِ على تفكيره ورؤيته وسلوكه نازعًا أو مائلاً إلى الشعور بالغربة حتى مع الوسط الذي نشأَ وترعرع فيه[18].

وحين البحث أكثر في الأسباب التي تشترك في إظهار الاغتراب كمعضلة سياسية اجتماعية، فإنَّ المعيار الأكثر إظهار لهذه المشكلة يتمثل بعزوف الناخبين عن ممارسة **الحق الانتخابي**، وهو تعبير عن رفض الشعب للطبقة السياسية [وتأشيرًا] لفشلها في تحقيق متطلبات الفرد والجماعة معا، فكمَا يَقول أحد المختصين: (إنَّ معيار الحكم على الاغتراب السياسي هو في مدى تمثيل الإرادة الشعبية في الانتخابات أو مشاركة الفرد في صنع القرارات، وكلما زادت حالات التفويض لجهة ما غير الشعب كلما زادت حالات الاغتراب السياسي والذي يلحقه الاجتماعي وكلما كان التمثيل الشعبي واضحاً في القرارات تقل نسبة

الاغتراب سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة)، أمَّا النتائج الانتخابية الأكثر شيوعًا للاغتراب السياسي هي الامتناع عن التصويت **والتصويت الاحتجاجي**[19].

تمظهرات **الاغتراب السياسي في الجزائر** تشير إلى مزيجٍ من (العجز السياسي) المفروضِ على المواطن المحلّي من قِبَلِ الجماعاتِ المحلية والسلوكات الفئوية، بينمَا قيامَ كبير من المواطنين ساخطين على الأوضاع المحلية وغير راضين بالأساس على مخرجات السياسات العامة المحلية، من قبل مُنتَخَبين محليين ليسوا بالضرورةِ ممثلين للمجتمع المحلي.

[بسببِ] انخِفاضِ وتراجُعِ إقبالِ النّاخبينَ، وزيادة عدم الثّقة في السياسيين والعمليات الديمقراطية، وانخفاضِ مستوياتِ المشاركةِ فِي **المجتمع السياسي المنظم**، (يمكن مواجهتها) مِنْ خِلَالِ التَّرويجِ الفَعَّالِ لمشاركة المواطنين في عملياتِ صُنْعِ القرار المهمة – تعزيز ما يسميه **أفريتسر** "الجماهير التشاركية "–، خاصة على المستوى المِحلّي، أو على مستوى القاعدة الشعبية حيث يمكن بسهولة رؤية "السياسة" على أنَّهَا ذاتُ صِلَةٍ بحياةِ النَّاسِ اليَوْمِيَة.

low and declining voter turnouts, increasing distrust in democratic politicians and processes, and declining levels of participation in organized political society can be countered by actively promoting citizens' involvement in important decision-making processes—fostering what **Avritzer** calls "participatory publics"—especially at the local or grass-roots level where politics can more easily be seen to be relevant to peoples' day-to-day lives [20].

ثالثا: أهم معيقات مشاركة المواطن في تدبير الشأن المحلي

1. واقع الديمقراطية التشاركية:

نَنطلقُ من نظريةِ "الشُّرَكَاءِ"، حيث أنَّ السُّكانَ همْ شُركاءُ في صنع القرارِ التنموِي ضمنَ مقارباتِ **الحكامةِ الجديدة**، ولقد فتح الاهتمامُ الدُّولي لحقوقِ الإنسان والتنميةِ، المجالَ لموجةِ الدّخولِ للديمقراطية التي يعرفها العالم في بداية القرن الواحد والعشرين، نحو دعمِ وعْي المواطن وهذا الوعي يجعلُ الفردَ فاعلاً هامًّا في المجتمع بانتمائه إلى فضاءاتٍ للتعبيرِ والمبادرةِ والمساهمةِ من خلال مختلفِ المؤسَّساتِ المدنيةِ والهيئاتِ المجتمعية والتي تُعْتَبَرُ من آلياتِ المساهمة الواعية **للمواطنينَ** في إحداثِ التنمية المحلية كتجسيدٍ للمشاركةٍ الواعيةٍ للمجتمعاتٍ في تحديدِ الاختياراتِ التنموية الملائمة لها [و] حلِّ مشاكلها[21]، وعليه فإنَّ المشرّع قَد أوْرَدَ في: المادة 2 : من القانون رقم 11-10 مؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية[22]: مَا يلي:

« أنَّ البلدية هي القاعدةُ الإقليميةُ للاَّمركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسييرِ الشُّؤونِ العُمُوميةِ».

وقد خصَّ البابَ الثَّالثَ منَ القسمِ الأوَّل بكامله لِمَا أسماهُ: (**مشاركة المواطنين في تسير شؤون البلدية)** لاسيما:

المادة: 11 و12 و13 و14 باعتبار الآتي[23]:

- أنَّها الإطارُ المؤَسَّساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والجِوَارِي؛
- تَسْهَرُ الجَمَاعَاتُ المحلية على تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسويةِ مشاكلهم وتحسينِ ظروف معيشتهم؛
- يُمْكنُ لرئيسِ المجلس الشعبي البلدي أن يستعين بشخصية محلية وكل خبير و/ أو كل ممثل جمعية محلية معتمدةً قانونًا، للمساهمة في أشغال المجلس أو لِجَانه؛
- يمكن لكل شخص الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية.

2. أهم القيود المختلفة لكبح تطوير وتكريس المشاركة الشعبية في التنمية المحلية

في الخطابِ الذي ألقاه الرئيس" بوتفليقة "في 14 أفريل 2011، أعلنَ من خلاله عن استعداده لتنفيذِ إصلاحاتٍ سياسية لتعميقِ الديمقراطية في الجزائر، حيث عنون خطابه بـ " **إن عملية الإصلاح لا رجعة فيها** " وأصدر بذلك الرئيس" بوتفليقة" خمسة قوانين، تمثل حزمة الإصلاحات السياسية، على أن يتمَّ الإلتزامُ بتنفيذها قبل نهاية العام 2012 وتتعلق هذه الإصلاحات السياسية بـ[24]:

أ- قانون الأحزاب السياسية الجديد الذي يتيح الترخيص بإنشاء أحزاب سياسية جديدة.

ب- قانون الانتخابات الجديد الذي يتضمن تدابير جديدة لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات خاصة.

ج- القانون الخاص الذي يحدد الوظائف والمهن التي يمنع الجمع بينها وبين العمل البرلماني وقانون جمعيات المجتمع المدني.

(و) رغم ما جَاءَ بهِ، البابُ الثالث من القسم الأول، الموسوم بـ: **مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية،** سيمَا المواد: 11، 12، 13، 14، [غير] أنَّ القانون قيَّد هاته المشاركة بالآتي:

- القيود القانونية: كثرة القيود القانونية وتقزيم المكاسب القانونية فما تعطيه المادة الدستورية أو القانونية باليد اليمنى تقيّده السلطة بالإحالة إلى التنظيم.
- الإحالة إلى التنظيم: وهذا فيما يخص تحفيز المواطنين على المشاركة و تقييد المادة 12 بقانون تنظيمي.
- الإطلاعُ على مستخرجاتِ مداولاتِ المجلس الشعبِي البلدِي كذلك مقيدةً بالإحالة إلى التنظيم في المادة 14.
- خيَّر القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية: رئيس المجلس الشعبي البلدي في تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطن أم لا.
- تقديم المبادرات المحلية مقيَّدةٌ هي الأُخرى بالإحالةِ إلى التشريعِ والتنظيمِ المعمولِ بهما.
- الإستعانة بالخبرة المحلية من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي غير ملزمة ''و'' إنَّمَا يُقَدِّرُها رئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت الضرورة، ومن ثمَّ قد ترك المشرّع حرية تكييفِ اقتضاء الضرورة لرئيس المجلس الشعبي البلدي، كمَا أنَّها مُجرَّدُ صفةٍ استشارية.
- الإستعانة بالخبرة المحلية من طرفِ رئيس المجلس الشعبي البلدي، **مقتصرة على الجمعيات المحلية المعتمدة قانونًا** من غير الإشارة إلى الأشخاصِ الطبيعيين والمواطنين، باعتبارهم محور العملية التنموية، « إلَّا أن القانون لم يتبع بنصوص تنظيمية تشير إلى لجان أو جمعيات الأحياء، وبالتالي فمخرجات هذه الأخيرة ليست ملزمة للمنتخب المحلي للتقيد بآراء الجمعية»[25] .

ويضاف إلى ذلك العديد من القيود وأهمها:

إذَا نَظَرنَا إلى المادة 122 الفقرة 10:

تقوم البلدية بالمساهمة في صيانة (المساجد والمدارس القرآنية) المتواجدة على تُرَابِها و ضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعبادة[26]، رغم أن مسجد التقوى♦ تعرَّض للسرقة 03 مرات دون تحرك البلدية بالإضافة إلى إلحاح الإمام و رئيس الجمعية الدينية والكاتب العام للجمعية الدينية لمسجد التقوى– الزعاطشة– من أجل الحصول على عُمَّالِ تنظيفٍ و/ أو صيانة.

وبعد قرابة عهدتين لم يحصل المسجد بعد الإلحاح الشديد من قبل الإمام ورئيس الجمعية الدينية، والتردد على مكتب رئيس المجلس الشعبي البلدي إلاَّ على عامل واحد في إطار الشبكة الاجتماعية في مسجد مساحته 1500م^2 ويحتاج على الأقل إلى: **03** عمال دائمين أحدهما للميضأة وآخر للصحن والثالث لفناء المسجد الداخلي/الخارجي.

كَمَا أنَّ المادة 124، أمعَنَتْ في تقييدِ حركةِ البلدية، في مجال تحسين الإطار المعيشي للمواطن، من خلال جُزئِيَتَيْ:

* الإمكانيات؛

* التشريع والتنظيم المعمول بهما.

مع ملاحظة وتثمين ما ورد في المادة 175، الفقرة 02: تُشجِّعُ البلدية وتدعمُ كلَ نشاطٍ أو مُساهمةٍ أو مبادرةٍ فرديةٍ أو جماعيةٍ تَهدفُ إلى إنجازِ مَشاريعَ ذاتَ منفعةٍ عامة، غير أنَّها وكالعادة أثناء التطبيق يُحَالُ إلى التنظيم.

كما أنَّ النظافة التي هي ضمن مخططات البلدية للتنمية وتعطى لها أولوية الأولويات، تكاد تكون غائبة عن أجندة اهتمامات رؤساء المجالس الشعبية البلدية إلاَّ ما ندر، ففي 2020 كيس القمامة يحتاج لأن تعرف [رجل النظافة]، و تُهَاتِفَهُ، وأرجو منكم سيدي التكرم و المرورَ لحمل قمامتنا التي تمردت على منازلنا، وخرجت تتظاهر في الشارع فَخَلِّصونا منها سيدي الكريم.

فالنتائج في الواقع أشبهُ بالكوارث الكبرى، إن لم تكن أشدُّ وطأةً منها، [...]، يمكنُنَا أن نلاحظَ ضعف الشعور بالمواطنة، وهناك من المواطنين من يكرهُ بَلدهُ، وثمّةَ من يصرّح علنا أنه يرغب بالمغادرة وترك البلاد؛ لأنّها لم تقدم له حياة جيدة، وهذا يحصل بالضبط، ويتم بفعل فاعل وتخطيط مهني[...]، ما يستوجب رصده بدقة ومعرفة أسبابه مع وضع الحلول اللازمة[27].

رابعا: مقترحات لتفعيل دور المواطن في التنمية المحلية من منظور تشاركي

1. تحديات تفعيل دور المواطن في المشاركة

العديدُ من التحدياتِ التي تقفُ في مسارِ مشاركةِ المواطن بفعاليةٍ، ولعلَّ أهمَ هاته التحدياتِ الآتي:

- ✓ **الجاهزية**: هل لدينا فردٌ جاهزٌ للمشاركة؟، وعلى حد تعبير البروفيسور بخوش مصطفى♦ فالديمقراطية ليست أبدا علاقة في إتجاه واحد أو أحادية التكوين[28]، [و] نتيجةً للأزماتِ السياسية المتراكمة l'accumulation des crises politiques، ولَّد شعوراً سلبيًا تجاه المشاركة السياسية للفرد الجزائري، مفادُها أن لاَّ [جدوى] منها، باعتبار ما سبق، فمفهوم المشاركة السياسية، « يَشترطُ

وجودَ مواطنين يتوفرُ لديهم الشّعورُ بالانتماءِ إلى هذه المجموعة، وبضرورة التعبير عن إرادتها متى توفرّت لديهم الإمكانيات المعنوية ووسائل التعبير»[29].

- ✓ لدينا إشكالية تدوير المشاركات (بمعنى النمذجة دون مراعات خصوصيات الفرد المحلي الجزائري)؛ فالفرد الجزائري ليس كالفرد في الغرب نتيجة **لإسترسالات** زمكانية وتاريخية معنية (فترة إستدمارية، تراجع حضاري، عشرية أتت على الأخضر واليابس، إرتهان ريعي كارثي...)، لذلك كيف يمكن بناء نموذج لفرد مشارك بخصوصية جزائرية؟
- ✓ **الضبابية:** ضبابية استراتيجية من لدن الجماعات المحلية؛ كما أنّها تنظر إلى المواطن المشاركِ والمطالب بالحقوقِ كمُعارضٍ، وليسَ **كشريكٍ في التنمية المحلية**.
- ✓ **غموض القوانين حول مشاركة المجتمع المدني:** حيث نلاحظ غموض وعدم دقة مضمون القوانين بشأن كيفيةِ مساهمةِ المجتمع المدني كشريك اجتماعي في صنع القرار في مختلف المجالات، مما يفتح المجال أمام التفسيرات المختلفة التي تعيق أداء المجتمع المدني في هذا المجال، مما يجعل الإدارة تتمتع بالسلطة التقديرية في إشراك المجتمع المدني من عدمه واختيار ممُثليه في المؤسسات التي ينص عليها القانون وذلك ما يجعلُ مشاركتهُ غير مستقرةٍ وتفتقر للفعالية[30].
- ✓ **قصور التمكين:** الفرضية العملية هنا، هي أن مشاركة المواطنين تنتج *"التمكين"*، الذي حدده **Dagnino** على أنه "بناء أشخاص اجتماعيين فعَّالين، يحددون لأنفسهم ما يعتبرونه حقوقهم ويكافحون من أجل الاعتراف بهذه الحقوق." –وبشكلٍ أكثرَ تحديدًا–، يشيرُ *التَمكينُ* إلى تحولِ عقلية الفرد السابقة، المتمثلة في القدرية والاعتماد على "المناصب العليا" و/ أو الاشمئزاز النشط فيما يتعلق بكل الأشياء السياسية، إلى إحساس جديد **بالمسؤولية الشخصية للنضال ضد الاستبعاد النظامي والسيطرة**، والإيمان بفاعلية الفرد النَّاجحة في القيام بذلك[31]. على حدِ تعبيرِ العالم السياسي الأمريكي، **Larry Diamond**، " أكدت نظريات الديمقراطية البارزة، سواء الكلاسيكية والحديثة، أنَّ الديمقراطية تتطلب مجموعة مميزة من القيم السياسية والتوجه من مواطنيها: الاعتدال، والتسامح، والتحضر، والفعالية، [و] **المشاركة**"[32].
- ✓ **الاستقالة النخبوية من الفعل السياسي والاجتماعي:** الإستقالة النخبوية من العمل السياسي أدّى إلى أنَّ الكثير من *الاستحقاقات الانتخابية*، تحولت عمليا إلى **ديكورٍ قبيحٍ**، لمشهدٍ سياسي، بسبب

كذلك عزوف الغالبية الذي يفضي عملياً إلى تحكم الأقليةِ في حسم النتائج، من أنظمة سياسية ما زالت تنظرُ للانتخاباتِ كوسيلةٍ [لتجديد نفسها][33].

وهو ما جَعَلَ الاستقالةَ المعنويةَ أمرًا لا إراديًا يجدُ المواطنُ نفسهُ ممارساً لها، من دون رغبته، – و لا إرادته–، ولا حتى علمه بأنه مستقيلٌ، كما أنَّ الكثير من الفئاتِ لم يبلغ درجةَ الاستقالة لأنَّه أُقِيلَ منذ فترة طويلةٍ بفعلِ فاعل[34].

ولذلك فإنَّ أنصار الديمقراطية القائمة على «المشاركة»، يَرَون المشاركة السياسية، **ليس فقط** على أنها استراتيجية عمل جماعي ضرورية لتعزيز مصالح الأفراد والجماعات المكبوتة والمستبعدة والمتَجَاهَلَة (أي القوة والإقناع من خلال الأرقام)؛ ولكن كوسيلةٍ للتحرر النفسي للفردِ من فكرةِ التسلسل الهرمي الاجتماعي السياسي الطبيعي (مثل الطبقة والجنس والعرق وما إلى ذلك)؛ [و] الشعور بالعجز الشخصي في الخروج من مثلِ هذه التسلسلات الهرمية – the sense of personal impotence in breaking out of such hierarchies– (على سبيل المثال تصورات التسلسل الهرمي الاجتماعي "**الطبيعي**" و / أو السياسة باعتبارها نخبوية بطبيعتها تولد عدم السلبية، والرزانة، وما إلى ذلك)[35].

- ✓ **خصخصة المؤسسات السياسية:** لا يخفى على أحد تصاعد دور القطاع الخاص في مجال التمثيل النيابي، وما لِذلكَ من تأثيرٍ على أداء البرلمانِ، ذلك أن السُلطةَ التشريعية العربية لا تمتلك و لا تتمتع بتراكمية ممارساتيه **أصيلة**، بالنظر لطبيعة النظم السياسية الحديث والتي كانت و لا زالت في ترابط رهيب مع المستدمر، كما أن الفعل البرلماني العربي دائما هو ضحية أمرين هما: الأول: التقطع و عدم الثبات، والأمر الثاني: لا وجود لوعي برلماني من قبل من يمثلون الأمة، خاصة مع دخول قوى المال في شكل صناعيين ومقاولين وأصحاب شركات ونشاطات تجارية للبرلمان وهيمنتهم على عمله بشكل كبير[36].

2. المقترحات

مَا هِيَ الآليات الإجرائية والعملية المباشرة والتي تفعل عملية المشاركة المواطنية؟: يمكنُ الإشارةُ في هذا الصَّددِ إلى:

- ➢ ضرورة محاكاةِ التجارب النّاجحة، حيث نلجئُ إلى بعضِ التَّجاربِ الأجنبيةِ في ميدان تطوير القدرات الإبداعية والتطويرية خاصة في ميدان la gouvernance local et

communautaire، فلربما محاكاة والأخذ بتجربة الغير في تكريس المؤسسات البحثية والعلمية في خدمة التنمية قد ينير لنا الطريق ويسمح لنا الاسترشاد بها مستقبلا، ليس فقط في ميدان التنمية الإدارية **المحلية** فقط وإنما في كل ما يتعلق بالتنمية الشاملة، على حد تعبير الدكتور بومدين طاشمة، ففي سنة 1993، بادرت مؤسسة علمية بحثية ألمانية تدعى « FONDATION BERTELSMANN »، بتأسيس:"جائزة الديمقراطية والفعالية في الإدارة **المحلية**"، بحيث تمنح هذه الجائزة للسلطة **المحلية** التي تكون لديها القدرة على الإبتكار والتطوير والمنافسة والجودة في تقديم الخدمات[37].

- يجبُ الإنخراط في ورشات إصلاح قانون البلدية11-10، الذي لم يعُد يستجيب لمتطلبات *الديمقراطية التشاركية*، باعتبار رئيس البلدية، كسفير للسكان لدى السلطات العامة، مدعو للعب دور أساسي في *الديمقراطية التشاركية*. إذا كان لديه القدرة على اتخاذ القرار والاستقلال المالي، يمكنه ذلك المساهمة في تعزيز الحكم المحلي وبالتالي في دفع مشاركة المواطنين. وبِالمِثْل، يجب أن تلعب البلديات دورًا أكبر في التخطيط الحضري في انتظار اللامركزية الفعالة[38].
- نحتاجُ إِلَى التَّحَوُّل إلى التنميةِ السياسية، والتي ترتكزُ في بُعدِها التقليدي على التأكيد على مُشاركةِ المواطنين في صُنع القرار، وتحويل الأنظمة السياسية من أنظمة تقليدية إلى أنظمة حديثة قوامها الشرعية، بحيث تحظى، ومن خلال الاختيار الشعبي، بدعم جمهورها الذي يَتِمُّ إشراكه فعليًا في العملية السياسية[39]، فقد أكَّد Joseph siegel: « أنّه لتتطور الدول الفقيرة إقتصاديًا لابد عليها أن تكون ديمقراطية»[40]، بالإضافة إلى الضغط الذي يُمارسهُ المجتمع المدني من خلال قيم العمل، والمشاركة، والإيجابية، [وروح المبادرة والمَبَادءَة]. « فالمجتمع المدني المدعوم بشبكة واسعة من المنظمات العامة والخاصة، يمكنهُ أن يُؤَثّرَ بشكلٍ فعّالٍ في المسارات المختلفة للأنظمة –ذات الصبغة التسلطية–. في واقع الأمر، يمكن لمؤسسات المجتمع المدني وللعمل الجمعوي، أن يدفعَ ليس فقط نحو انفتاح الأنظمة التسلطية، بل والارتقاء بهذا الانفتاح ليتجاوز مرحلة المنافسة ليؤسس لمرحلة المشاركة»[41].
- رد المواطن لنفسه الإعتبار بصفته محور الديمقراطية التشاركية فالحقوق تفتك ولا تهدى[42]، فلا يمكن خلق مواطن مشارك بمرسوم، ولذلك فإنَّ المسؤولية المجتمعية عبر الكتابة والمشاركة في مناقشة مشاكلنا وقضايانا المجتمعية هي التي تسمح لنا بتشكيل وعي جمعي بها... فلا تحقرن هاته النخب

ما تفاعله ولو كان نزر يسير... فالمطر من قُطرات، والغبار من ذرّات؛ والجبال من حصى... وكفانا من الهروب للأمام والاستقالة عن الفعل وتبني استراتيجية النعامة[43]؛ فأغلب النخب الحقيقية منغلقة على نفسها، ولذلك فإنَّ المشكلة ليست في ظلم السُلط المغشوشة بل في استقالة **[النخبِ الحقيقية]** من الفعل الإيجابي والنأي بنفسها.

- ضرورة أن تُبدي وسائل الإعلام حس كبير بالمسؤولية لدعم " الأهداف الوطنية باحترافية وموضوعية، [و] وضع المصلحة العامة فوق كل الاعتبارات الأخرى"، les médias à faire montre d'un haut sens de responsabilité pour accompagner " les objectifs nationaux avec professionnalisme et objectivité, en plaçant l'intérêt général au-dessus de toute autre considération"[44].
- إبراز مقاربة الشراكة عام/ خاص، والتوجه نحو خصخصة ممارسات الدولة من خلال إيجاد حركية وديناميكية بين القطاع العام والخاص[45].
- نحتاج إلى جماعات محلية قوية لا تسلطية أو متغولة بمعنى (بيرقراطية فعالة) لا جماعات محلية مرتهنة إلى: الحزب أو العرش أو الدوار أو لصالح لوبيات محلية ضيقة كرجال مال فاسدون وغيرهم.
- الانخراط في جمعيات المجتمع المدني، فهو يعمل على مسايرة جهود الدولة والانسجام معها في تحقيق التنمية من خلال تطوير قدرات الأفراد والعمل التطوعي واستغلال الطاقات المتوفرة مما يخفف من التكاليف والأعباء الملقاة على عاتق الدولة[46].
- يجب أن يصنع سلوك الجماعات المحلية رأيا عاما ووعياً عاما بالمشاركة المواطنية المحلية ويطرح رسالة مفادها ان الاستقرار المحلي عماده: *الديمقراطية المشاركتية* ولماذا لا تخصص الجماعات المحلية الآتي:
  - أيام مفتوحة للاستقبال الأسبوعي؛
  - صفحة خاصة بكل جماعة محلية؛
  - معاينة الأحياء والاستماع للمواطنين والسهر على تحقيق الحد الادنى من احتياجات المواطنين(مياه، الطرق، الإنارة، البيئة)
  - السهر على تسهيل الخدمات البلدية للمواطنين وكبح البيروقراطية فرئيس البلدية في النهاية هو ابن بيئته.

- نحن نحتاج إلى ذلك المواطن الفعال الذي يروم دورا مجتمعيا إيجابيا لا سلبيا، فالمواطنة الإيجابية هي التي تبني، وليكن مُطَالَبةُ المواطن بحقوقه بأسلوبٍ حضاري، لا أن يجعلَ منه مطية لسوء التصرف والسلوك السياسي، فتضيع الحقوق رغم مشروعيتها.

كما أننا لا نحتاج لمواطن يشرعن تلك السلوكات التي لا تمت بصلة للديمقراطية التشاركية، من خلال التهريج أو السلوك السلبي العنيف الذي يتنافى وجوهر الديمقراطية التشاركية وموجهة للإستهلاك الإعلامي، فالديمقراطية التشاركية تعني بالأساس تلك المشاركة الدَّاعية إلى التغيير السلمي بما يفيد المواطن المحلي ويحسن من نمط معيشته كالتالي:

- الاهتمام بقطاعات تمس الحياة اليومية للمواطنين كالمياه والتطهير والنقل وغيرها.
- إحصاء المناطق التي يستوجب ترقيتها وتشخيص العميات التي يفترض القيام بها بالنظر إلى حاجيات وطلبات المواطنين، وتوفير الوسائل اللازمة لتحقيقها.
- الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.
- تحسين ظروف المعيشة للمجتمع المدني والريفي، من خلال فك العزلة وبناء المرافق الاجتماعية والثقافية والهياكل القاعدية، من شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكة التطهير والتهيئة العمرانية.
- دعم المواطن للمخططات البلدية التي تهدف إلى: محاولة تدارك النقائص التي عرفتها برامج التنمية المحلية خاصة من جهة مركزية تسيير الاعتمادات والعراقيل الناجمة عنها[47].
- توزيع مجالي متوازن للاستثمارات المحلية.
- تحسين استغلال الطاقات والإمكانات المحلية.
- دمج البلدية في مسار التخطيط الوطني.

وهي المقاربة الثانية للتنمية السياسية، التي تربطها بمقدار ما يتحقق من إنجاز في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد أشار عالم السياسة الأمريكي مارتن ليبست **Martin Lipset**، في مطلع الستينات من القرن الماضي، أنَّهُ كُلَّما كان حالُ الأمّةِ أفضلَ، كانت فُرص تعزيز الديمقراطية أعظم. لقد برهن ليبست على أنَّ الديمقراطيات عمومًا تكون أقرب لأن يكونَ مُستوى تطوُرِهَا الاقتصادي أعلى من اللاديمقراطيات[48].

- دعم وعي المواطن وهذا الوعي يجعل الفرد فاعلا هاما في المجتمع بانتمائه إلى فضاءات للتعبير والمبادرة والمساهمة من خلال مختلف المؤسسات المدنية والهيئات المجتمعية والتي تعتبر من آليات المساهمة الواعية للمواطنين في إحداث التنمية المحلية كتجسيد للمشاركة الواعية للمجتمعات في تحديد الاختيارات التنموية الملائمة لها وحل مشاكلها.

5. خاتمة:

سعينا من خلال هاته المقالة، إلى تبيان الأهمية المتمايزة للديمقراطية التشاركية، مع إبراز للأسباب الدّاعية إلى ضرورة التحول نحوها، وذلك بفعل فشل الديمقراطية التمثيلية عن التعبير الحقيقي عن احتياجات المواطن المحلي، بسبب أولاً: سوء تمثيل المنتخب المحلي لقاعدته الانتخابية، وانصرافه لأموره الشخصية والمناطقية، ثانياً: نقص الوعي المواطني وانتشار ثقافة السلبية والاستقالة المجتمعية، وقد تمكنَّا من استنتاج الآتي:

- تكتسي المشاركة الديمقراطية بُعداً مُهِماً، أثناء صنع السياسات العامة المحلية، وتدبير الشأن المحلي؛
- ضعف التنمية المحلية مرده إلى إحجام المواطن عن المبادرات المجتمعية، والقصور المجتمعي في ثقافة المطالبة بالحقوق؛
- تحتاج مخرجات السياسات العامة إلى توفير كم معلوماتي من خلال إشراك المواطن بمبادرات من طرف الجماعات المحلية، تجعل من مركزية الفرد وأولويته في التنمية كأحد أهم منطلقاتها التنموية.

ويمكن تفعيل دور المواطن المحلي، في بناء وصنع مشاريع التنمية المحلية من خلال:

- ضرورة فك الإرتباط بين المواطن وأحزاب التهريج وإحداث قطيعة مجتمعية مع هاته الحزبيات بتعبير "الدكتور عامر رخيلة" والتي دائما ما تحاول التموقع بعد كل استحقاق إنتخابي.
- نحتاج لقيم إصلاحية جديدة تمس القوانين والآليات التي تنظم عمل الفواعل غير الرسمية ولعل مفهوم الحوكمة المحلية هو الأقدر على تفعيل دور المواطن التنموي.
- نحتاج إلى أفكار out of the box خارج الصندوق بمعنى مبادرات محلية مجتمعية لا تنتظر الجماعات المحلية ولا تعتقد أنها هي من تملك حق المبادرة [فقط].

- مقاومة الوعي السلبي الذي ترسَّخ لدى المواطن من تمجيد لصورة المنتخب المحلي أو رئيس المجلس الشعبي الوطني، والتملق، والنفاق السياسي، الاجتماعي، –ولو على حساب قناعاته الشخصية– ، بفعل القبيلة و/أو العرش وهو منطق **الحكم الشمولي** الذي يقدِّسُ وينسب إليه كل النعم.
- إيجاد آليات تجمع بين صلاحيات المنتخب المحلي، والتّمكين لمادرات وإقتارحات الحركة الجمعوية المحلية بما فيها المواطن البسيط، إلى الجمعيات المحلية المعتمدة.
- وأخيراً، ضرورة تعديل قانون البلدية الذي لم يعد يستجيب لآليات إشراك المواطنين، ولا الدفع بعجلة التنمية، من خلال تقييد صلاحيات المنتخب المحلي، وبقاء المشاريع التنموية المحلية رهينة المركزية.

6. الهوامش:

(1) المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، « تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي»، (مكتب تونس، 2019)، ص 06.

(2) المرجع نفسه.

(3) Patemane, Carole, **Participation and Democratic theory**, (Cambridge: Cambridge university press, 1970).

(4) Maha Messaoudene, Karima Messaoudi, «QUELLE « DÉMOCRATIE » PARTICIPATIVE EN ALGÉRIE ?», La Pensée, N° 385, Fondation Gabriel Péri,(2016/1), p 62.

♦ Participatory Democracy has been embraced by a growing number of intellectuals, and by leaders and activists of the political Left and Center-Left throughout the world, as a means to directly address the problems of Elitist Democracy. It has also been adopted by many within the international development community, and even by a large number of ostensibly nonideological municipal leaders and administrators in the United States.

(5) William. R. Nylen, **Participatory Democracy versus Elitist Democracy: Lessons from Brazil**, (2003), p 27.

♦ A participatory democracy is a model of democracy in which citizens have the power to make policy decisions. Participatory democracy emphasizes the broad participation of people in politics, in which citizens have the power to decide directly on policy and politicians are responsible for implementing those policy decisions.

(6) Maha Messaoudene, Karima Messaoudi, op.cit, p p 62-63.

(7) مصطفى الجندي، **الإدارة المحلية واستراتيجياتها**. (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1987)، ص 132.

(8) حسين عبد القادر، « الحكم الرّاشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية»، رسالة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان–، 2012)، ص 54.

(9) أحمد رشيد، **نظام الحكم والإدارة**. (الإسكندرية: دار المعارف، 1989)، ص 32.

(10) قانون رقم 16-01، الصادر بتاريخ: 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، السنة 2016، ص 08.

(11) قانون رقم 11-10، الصادر بتاريخ: أول شعبان عام 1432 الموافق 3 يوليو سنة 2011، يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، السنة 2011، ص 07.

♦ Est-ce la fin d'un gouvernement à la culture jacobine, basé sur une gestion centralisée et la naissance d'une nouvelle manière de gérer la ville, laquelle privilégie une gestion partagée incluant les différents acteurs ?

(12) Maha Messaoudene, Karima Messaoudi, op.cit, p 61.

♦ Public-Private Partnerships: The [PPP] process should put people first by increasing accountability and transparency in projects and through these improving people's livelihoods, especially the socially and economically disadvantaged

(13) United Nations Economic Commission for Europe, **GUIDEBOOK ON PROMOTING GOOD GOVERNANCE IN PUBLIC-PRIVATE PARTNERSHIPS**. New York and Geneva : United Nations Publications, 2008, p 59.

(14) Ibidem.

(15) عبد المجيد برابح، « الديمقراطية التشاركية»، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، عدد خاص 2012/1، (2012)، ص 105.

(16) Rebecca Weitz-Shapiro, Matthew S, **Political Participation and Quality of Life.** Washington: Inter-American Development Bank, Research Dept. III. Title. IV. Series,(july 2008), p 04.

(17) لزهر بن عيسى، " مطبوعة في مقياس: أخلاقيات المهنة"، السنة الثانية ماستر: سياسات عامة، (2019).

(18) عبد الرزاق عبد الحسين، « الاغتراب السياسي وتغييب دولة المواطنة»، شبكة النبأ المعلوماتية، 2017/07/09، شوهد في: 2020/09/19، أنظر: https://bit.ly/3iQiKPK

(19) المرجع نفسه.

(20) William. R. Nylen, op.cit, p 27

(21) عكنوش نور الصباح، « دور المواطن في دعم المخطط البلدي للتنمية»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني: الديمقراطية التشاركية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يوم: 2020/02/26، ص 01.

(22) قانون رقم 11-10، مرجع سابق، ص 07.

(23) المادة: 11، 12، 13، 14، من القانون رقم: 11-10، مرجع سابق، ص 08.

(24) ناصر الدين باقي، « دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر- دراسة في الأبعاد والمؤشرات-»، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الأول، (أكتوبر 2017)، ص 166.

(25) لبنى جصاص، « دور لجان الأحياء في التنمية المحلية في الجزائر»، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 03، العدد 01، (أفريل 2019)، ص 122.

(26) المادة: 122، الفقرة 10، من القانون رقم: 11-10، مرجع سابق، ص 19.

♦ بمقاطعة الزعاطشة – مهد ثورة الزعاطشة– التابعة لبلدية ليشانة، دائرة طولقة، بولاية بسكرة.

(27) عبد الرزاق عبد الحسين، مرجع سابق.

♦ بخوش مصطفى أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة محمد خيضر بسكرة، وعمل أستاذا متعاقدًا لما يزيد عن 05 سنوات بجامعة جدة.

(28) مصطفى بخوش، " الديمقراطية"، شوهد في: 2019/02/20، أنظر: https://bit.ly/39A3LVC.

(29) محمد عادل عثمان، « تأصيل مفهوم المشاركة السياسية»، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، شوهد في: 2020/09/22، أنظر: https://bit.ly/2Epdqnz.

(30) مري ياسين، « مشاركة المجتمع المدني في اتخاذ القرار على المستوى المحلي»، مذكرة ماستر، (جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، 2015)، ص 50.

(31) William. R. Nylen, op.cit, p p 27-28.

(32) Ibidem.

(33) ناصر جابي، «قراءة في نتائج الإنتخابات المحلية الجزائرية»، الوطن العربي، العدد 9019، (27 نوفمبر 2017)، ص 22.

(34) المرجع نفسه، ص 02.

(35) William. R. Nylen, op.cit, p 28.

(36) نور الصباح عكنوش، « المال في البرلمان.. حلال أم حرام؟». الأوراس نيوز، العدد 201، (2015/06/18)، ص 07.

(37) Bertelsmann Fondation, **Democracy and Efficiency in Local Government**, Bertelsmann Fondation, 1994, P P 24-30.

(38) Maha Messaoudene, Karima Messaoudi, op.cit, p 64.

(39) صالح زياني، « تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر»، مجلة المفكر، العدد الرابع، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة محمد خيضر –بسكرة–، ص 57.

(40) المرجع نفسه.

(41) المرجع نفسه، ص 58.

(42) فضيلة عكَّاش، " الحوار الاجتماعي المؤسسي كآلية لحوكمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر: تحليل نقدي لنتائج جولات الثلاثية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: الحكامة والسياسات العامة في الدول المغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي: 24-25 فيفري 2019.

(43) مصطفى بخوش، مرجع سابق، بتاريخ: 2018/03/11.

(44) B.Chellali, « La démocratie participative pour consacrer que " le peuple est mandant primaire " », en parcourant du : https://bit.ly/32NE1nK le: 20/09/2020.

(45) Aknouche Nour Esabah, « La privatisation de L'état, Vers une Nouvelle Politique Publique ? », communication faite au Forum international: Gouvernance et politiques publiques au pays Maghrebianne, Université Mohamed Khider de Biskra, les 24-25 février 2019.

(46) عبد السلام عبد اللاوي، « دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر –دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج»، مذكرة ماجيستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011)، ص17.

(47) محمد محمود الجوهري، **علم اجتماع التنمية**، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010.

(48) صالح زياني، مرجع سابق، ص 57.